

تقرير اللقاء مع المجتمع المدني حول نتائج الدورة الثالثة من المفاوضات بين تونس والإتحاد الأوروبي والخاصة بمشروع إتفاق "الأليكا"

تونس ، الجمعة 25 جانفي 2019

نظمت رئاسة الحكومة، يوم الجمعة 25 جانفي 2019، لقاء مع ممثلي المجتمع المدني لتقديم نتائج الجولة الثالثة للمفاوضات بين تونس والاتحاد الأوروبي حول مشروع اتفاق "الأليكا" والتي انعقدت ببروكسال من 10 إلى 14 ديسمبر 2018.

كما مكن هذا اللقاء من تقديم منهجية العمل المشترك الجديدة لإعداد المفاوضات حول الأليكا في المراحل القادمة من هذه العملية.

وقد ترأس هذا اللقاء السيد هشام بن أحمد، وزير النقل والمفاوض الرئيس للأليكا ونشطته السيدة فاطمة الوسلاتي، المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاق "الأليكا".

وقد ذكرت السيدة فاطمة الوسلاتي في البداية بأن هذا اللقاء يندرج ضمن سلسلة اللقاءات التشاركية مع المجتمع المدني وأفادت بخصوص الجولة الثالثة من المفاوضات أن الجانب التونسي تبنى مقاربة جديدة إذ تخطى مرحلة تبادل المعلومات إلى تبادل المقترحات الملموسة، وفي محاور أخرى من الاتفاقية تقدم الجانب الأوروبي بمقترحات جديدة سوف تقع دراستها بعمق لاحقا من قبل تونس. وأعلنت السيدة الوسلاتي، المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاق "الأليكا"، أن هذا اللقاء سيكون فرصة لعرض مقترح منهجية جديدة للعمل المشترك مع المجتمع المدني لإعداد المرحلة القادمة من عملية التفاوض بخصوص مشروع اتفاق "الأليكا".

وأشار السيد هشام بن أحمد، وزير النقل والمفاوض الرئيس للأليكا أثناء تدخله في افتتاح اللقاء أن الفريق التونسي المفاوض كان أكثر استعدادا في الجولة الأخيرة كما أن هذه المفاوضات لم تتضمن أي التزام من الجانب التونسي، وأفاد السيد الوزير بأنه قد تم نشر التقرير المشترك لهذه الجولة على موقع الواب الخاص بـ"الأليكا" وطالب المجتمع المدني بمزيد من المشاركة خاصة في الجوانب الفنية بما في ذلك التفاصيل و الجوانب الدقيقة خاصة وأن منظمات المجتمع المدني يتوفر لديها العديد من الخبراء في مختلف المجالات.

وأوضح المفاوض الرئيس للأليكا أن الفرق الفنية أصبحت الآن أكثر خبرة من ذي قبل وشارفت على بلوغ السرعة الكبرى داعيا الجميع إلى الابتعاد عن الانفعالات في هذه المرحلة من المفاوضات، مشيرا إلى أن مصلحة تونس هي العليا في هذا الإطار ولا مجال للخوف في كل الأحوال لأن الاتفاقية في آخر المطاف ستعرض بكل تفاصيلها على مجلس نواب الشعب ويمكن في هذا المستوى تعطيلها إذا كنا لا نريد قبولها.

وقد أثار السيد هشام بن أحمد مسألة حرية التنقل متفانلا في هذا الصدد بتقديم المناقشات حول تنقل المهنيين خاصة في نطاق إسداء الخدمات.

وقدمت السيدة فاطمة الوسلاتي أهم نتائج الجولة الثالثة وأوضحت أن أعضاء الفريق المفاوض التونسي أصروا دائما على تكريس مبدأي المحافظة على مصلحة تونس و التدرج وسحبهما على كل المحاور المتعلقة بالاتفاقية المعروضة للنقاش وتم الحرص على أن لا تتجاوز اقتراحاتهم الالتزامات التي أخذتها الدولة التونسية في اتفاقيات سابقة أو ما هو معمول به في التشريع التونسي. وازدادت السيدة الوسلاتي أن المفاوضات التونسيين حرصوا على الأخذ بالاعتبار مدى ما وصلت إليه الدراسات التي هي في طور الانجاز حتى لا يقدموا أي اقتراحات في مجالات أو محاور لم تنته دراستها بعد كما أكدوا على أهمية مشاركة المجتمع المدني وأصروا على إدراج هذا المبدأ في المفاوضات.

كما أفادت السيدة فاطمة الوسلاتي أن الاجتماعات بين الجولات ستتواصل بين الخبراء التونسيين والأوروبيين لإعداد الجولة القادمة من المفاوضات وستتعلق هذه الاجتماعات بالمحاور التالية:

- الخدمات والاستثمار
- حماية الاستثمار
- فض النزاعات في مجال الاستثمار والنظام القضائي للاستثمارات
- والصفات العمومية.

كما أوضحت المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاق "الأليكا" أن بعض المسائل "الأفقية" والمركزية ستعالج على المستوى السياسي مثل الدعم الأوروبي لتونس الذي يجب أن يكون حجمه مساو على الأقل لما انتفعت به بلدان أخرى أمضت على اتفاقيات مشابهة للأليكا ومثل الإجراءات الاستثنائية التي يجب أن تتخذ لمصلحة تونس في مجالات وقطاعات استراتيجية وكذلك مسائل تهم التجديد والبحث العلمي التي ينبغي أن تدرج في اتفاقية "الأليكا" حتى لا تظل الاتفاقية مجرد اتفاقية تجارية.

وبخصوص حرية التنقل أفادت السيدة الوسلاتي أن المفاوضات الرئيس السيد هشام بن أحمد أصر على التأكيد في الجولة الأخيرة على أن هذه المسألة اقتصادية بدرجة أولى وعلى مستوى عالي وليست مجرد مسألة تخص الهجرة وهي لا بد أن تعالج في هذا الإطار.

وأوضحت السيدة فاطمة الوسلاتي بوصفها رئيسة فريق "الخدمات والاستثمار" أن الجانب التونسي قد تقدم أثناء أشغال هذه الجولة بمقترحات حول تدابير جديدة لترسيخ وترجمة المبادئ المتعلقة بالمحافظة على المصلحة الوطنية والفارق التنموي والتدرج في مقتضيات قانونية سواء على المستوى الإجمالي أو المستوى القطاعي للاتفاقية، كما تم تقديم مقترحات أخرى تتعلق بتدابير الحماية في قطاع الخدمات وبمختلف أنماط اسداء الخدمات وشروط الإستثمار ..

وأفادت السيدة فاطمة الوسلاتي أن مسألة اسداء الخدمات عن طريق التنقل الوقتي لمسدي الخدمات كانت في عمق النقاشات خلال الجولة الأخيرة وشملت أيضا جوانب الاعتراف المتبادل بالشهاد العلمية.

وقد اقتصر النقاشات مع الجانب الأوروبي في محور "الخدمات والاستثمار" على الجوانب الأفقية وعلى ما له علاقة بتقريب التشريعات. وأوضحت السيدة فاطمة الوسلاتي أن المفاوضات التونسية لم يكونوا يستطيعون مناقشة الالتزامات القطاعية دون التشاور مسبقا مع المهنيين والقطاع الخاص حول هذا الموضوع.

وأحيلت الكلمة بعدئذ للمفاوضين لتقديم نتائج الجولة الثالثة وقد أوضحت السيدة سلوى الحسومي من وزارة التنمية والتعاون الدولي؛ ورئيسة فريق "حماية الاستثمار" أن محور حماية الاستثمار سيدرج في اتفاقية منفصلة وهذا لأن الاتحاد الأوروبي لا يتفاوض إلا حول المسائل التجارية بينما يعود كل ما له علاقة بتنظيم الاستثمارات إلى الدول الأعضاء. وهكذا فإن اتفاقية خاصة حول الاستثمار سيقع التفاوض حولها مع تونس لكي تعرض بعدئذ على موافقة البرلمانين التونسي والأوروبي.

وأوضحت المتدخلة أن مسألة حماية الاستثمارات ليست جديدة وأن تونس أمضت أكثر من 20 اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي حول الموضوع وسوف تكون اتفاقية "الأليكا" فرصة لتونس حتى تراجع تلك الاتفاقيات وتحسن مضامينها. كما يتضح اليوم مع التغييرات التي يشهدها العالم في هذا المجال وجود خلل عام لفائدة المستثمرين على حساب الدول. وأشارت السيدة الحسومي أن المفاوضات التونسية يجتهدون لإدخال جوانب تحمي مصالح البلاد خاصة في مجال فض النزاعات مشيرة إلى أن الجانب الأوروبي قد تقدم باقتراح جديد في هذا المجال ستدرسه تونس.

أما السيدة روضة الصمودي من وزارة العدل ورئيسة فريق "فض النزاعات" فقد بينت أن جيلا جديدا من التشريعات في مجال فض النزاعات يظهر الآن وهو يتضمن محاكم دائمة يجلس فيها قضاة تونسيون وأوروبيون وقضاة من دول أخرى. كما أن هذا الجيل الجديد يمكن من الطعن في الأحكام في بعض الحالات ويتميز بمزيد الشفافية على كل المستويات. وأوضحت المتدخلة أن الجانب التونسي طلب مزيدا من الوقت لدراسة المسألة واتخاذ موقف منها.

وتدخل السيد يوسف طريفة، مدير ديوان وزير التجارة ليعود إلى التساؤل حول إن كانت الأليكا تمثل فرصة لتونس أو خطرا عليها. واعتبر المتدخل أن للمجتمع المدني هنا دور محوري لإعانة المفاوضين ولفت الانتباه إلى المخاطر التي قد تحتويها بعض الاقتراحات. وذكر السيد يوسف طريفة أن الأليكا في الأصل اتفاقية تجارية وأن وزارته معنية بدرجة أولى مفيدا أن دراسة تأثير اتفاقية 1995 قد ابتدأت وسوف تقدم نتائجها في شهر جوان معلنا أن وزارة التجارة ستتنظم اجتماعا مع المجتمع المدني في أقرب الأجل لمتابعة النتائج الأولية لدراسة آثار هذه الاتفاقية.

ومن جهتها أفادت السيدة درة البرجي السالمي من وزارة التجارة ورئيسة فريق " آليات الدفاع التجاري" أن الإتحاد الأوروبي قد إقترح بخصوص آليات الدفاع التجاري نصا جديدا يعتمد على فحوى اتفاقية منظمة التجارة الدولية، كما تقدم الجانب التونسي بمقترحات مضادة للحفاظ على مصلحة تونس ، ولإدراج تدابير حمائية خاصة بالفلاحة وتدابير ثنائية أخرى وقد اقترحت تونس تكوين لجنة دعم لتدابير الحماية وأكدت على إدراج تدابير خاصة للميدان الفلاحي بما في ذلك إرساء قيود للتوريد إن اقتضت الضرورة ذلك.

وقال السيد نبيل حمدي من وزارة الشؤون المحلية والبيئة ورئيس فريق " التجارة والتنمية المستدامة" أن الجولة الأخيرة للمفاوضات قد شهدت التحول إلى تقديم المقترحات التونسية بخصوص التنمية المستدامة مبينا أن هذه المقترحات تشمل نقل التكنولوجيا والاعتراف بالعلامات (labels) التونسية والتعاون الأوروبي في مجال إرساء الاقتصاد التدويري والطاقات المتجددة ومعالجات النفايات. وأضاف السيد نبيل حمدي أن تونس أكدت على ضرورة احترام التشريع حسب ما حددته منظمة العمل الدولية كما أكدت على مبدأ تكافؤ الفرص لتحديد نفس الشروط بخصوص التنقل والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا.

ومن جانبه أفاد السيد عبد الحليم القاسمي المدير العام للتخطيط والدراسات الفلاحية بوزارة الفلاحة ورئيس فريق " تحرير المبادلات الفلاحية" أن تونس أعلمت الجانب الأوروبي منذ انطلاق المفاوضات أن تدابير المرافقة للقطاع الفلاحي شرط أساسي لكل مسار التفاوض حول الأليكا. وأضاف المتدخل أن تونس تطلب اختيار مقاربة تتماشى مع مصلحة تونس تماما بخصوص الفلاحة والأداءات الديوانية على المنتجات الفلاحية مع مراجعة رزمة التوريد والتصدير التي يفرضها الإتحاد الأوروبي وإقامة قوائم سلبية للمنتجات التي لن تحرر وحصص محددة لبعض المنتجات الأخرى.

واعتبر السيد القاسمي أن الخلافات بين تونس والجانب الأوروبي في الوقت الحاضر تخص مدة فترة الانتقال وتخص أيضا المعاليم الأساسية للمفاوضات.

وأفاد السيد محمد بن جمعة من وزارة الفلاحة والرئيس المساعد لفريق " الاجراءات الصحية والصحة النباتية" خلال تدخله حول مجال الصحة والصحة النباتية أن تونس تطبق أغلب المواصفات العالمية خاصة فيما يتعلق بالنباتات ولكن تتواجد بعض المشاكل في التطبيق وهي محل متابعة من الشريك الأوروبي محددًا مثلا وضعية مخبرنا التي تتطلب إعادة هيكلة لتصل إلى الاعتراف الدولي بها وهذا الوضع يعرقل في تونس تطبيق بعض المواصفات العالمية في مجال الصحة والصحة النباتية.

وتدخل السيد فيصل الهمني من وزارة الفلاحة والمفاوض حول الجوانب المتعلقة بالصحة الحيوانية" ليذكر أن اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي وقعت تونس تنضم أحكاما تخص هذه المسألة (الصحة والصحة النباتية (SPS) ولاحظ أن التشريع التونسي لا يحدد مستويات المسؤولية إضافة إلى تعدد المتدخلين (وزارات التجارة والصحة والفلاحة والداخلية والسلط المحلية والجهوية) وحسب إفادة السيد فيصل الهمني فإن الإتحاد الأوروبي يطلب تقاربا تشريعا مع التشريع الأوروبي بينما يطالب الجانب التونسي بالتزام أوروبي قوي بخصوص كلفة تقريب التشريعات التي سيتحملها التونسيون.

وبخصوص حقوق الملكية الفكرية قال السيد مختار حمدي من المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ورئيس فريق «حقوق الملكية الفكرية " أنه تم تسجيل تقدم بخصوص هذا المحور والذي تتضمنه كذلك الاتفاقيات الدولية و التشريع التونسي مضيفا أن الاختلافات تتعلق ببراءات الاختراع في الأدوية وبترخيص للوضع في السوق (AMM) لأن المقترحات الأوروبية لا يمكن قبولها في الوضع الراهن في تونس.

ومن جهتها أكدت السيدة إيناس فرادي من وزارة الصحة والعضو في نفس الفريق، ما ذهب إليه السيد مختار حمدي مضيفة أنه يتوجب علينا الحذر بخصوص حقوق الملكية الفكرية وخاصة مسألة "أسرار الأعمال" " «les secrets des affaires» التي تهم قطاعات صناعية تونسية متعددة ومنها صناعات الأدوية.

أما السيد محمد عبد الله من الإدارة العامة للديوانة ورئيس فريق " تسهيلات الإجراءات الديوانية" فقد أفاد أن الجولة الأخيرة للمفاوضات شهدت تقدما بخصوص بعض الفصول ولكنها مضمنة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية مضيفا بأن الجانب التونسي قد طالب بإعادة صياغة فصلين يتعلقان بمعالجة الأخطاء الإدارية وتحديد الخيارات في المجال الديواني.

ولاحظ السيد عدنان زيدان من وزارة الصناعة ورئيس فريق "المؤسسات الصغرى والمتوسطة" أن المقترح الأوروبي المعروض في الجولة الأخيرة لا يعتني بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة ولا يتحدث عنها إلا في محور يتعلق بالشفافية، وأعلن السيد زيدان أن تونس تقدمت باقتراح مضاد يدرسه الاتحاد الأوروبي الآن وتعتبر تونس أن مسألة المؤسسات الصغرى والمتوسطة ينبغي أن تعالج بطريقة مختلفة تشمل مسائل تتعلق بعولمة هذه المؤسسات وقدرتها التنافسية والتعاون التكنولوجي والتجاري والتشارك في مجالات البحث والتجديد ومسألة مجموعات المؤسسات (clusters).

أما السيدة حنان التاجوري من وزارة الشؤون الخارجية فقد شرحت في تدخلها أن اتفاقيتين حول التنقل (اتفاقية تسهيلات الحصول على التأشيرة واتفاقية حرية التنقل) هما موضوع تفاوض منذ أكتوبر 2016 بين تونس والاتحاد الأوروبي. وفي إطار الترابط الناجم عن التفاوض حول "الأليكا"، أكدت تونس على فاعلية الالتزامات وعلى ضرورة معاملة مسدي الخدمات التونسيين بنفس درجة معاملة نظرائهم الأوروبيين وقد تم تسجيل هذا الطلب من قبل الجانب الأوروبي ويجري التفاوض حاليا حول إجراءات التطبيق.

وتناول الكلمة السيد أصلان برجيب المحامي وعضو الهيئة الوطنية للمحامين ليعرب عن امتعاضه حيال المنهجية المتبعة مضيفا أن نتائج دراسة انعكاسات اتفاقية 1995 لن تعلن إلا في جوان المقبل ومتسائلا في ظل غياب نتائج هذه الدراسة عن المقترحات التي يمكن ان يقدمها الجانب التونسي للجانب الأوروبي. واعتبر السيد برجيب أن الجانب التونسي في وضعية رد الفعل لأن أغلب المقترحات تأتي من الجانب الأوروبي ولأن تونس في رأيه لا تمتلك رؤية شاملة بخصوص "الأليكا" وبخصوص ما تريد من هذه الاتفاقية على أهميتها.

أما السيد بشير المستيري ممثل منظمة كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية- الفلاحة فقد اعتبر من جهته أننا بصدد اتخاذ احتياطات مشطة يمكن أن تعطل المفاوضات، ولئن وافق السيد المستيري على ضرورة وضع شروط مسبقة بخصوص الفلاحة فإن مرد هذه الشروط من وجهة نظره هو الوضع الحالي للفلاحة التونسية وأن أغلب منتجاتنا الفلاحية لا يمكن تصديرها حاليا. ودعا المتدخل إلى ضرورة إعادة النظر في طرق إنتاجنا وفي السبل المنتهجة لتسيير القطاع الفلاحي لأنه يعتبر أننا لا يمكن أن نتقدم في ظل الوضع الراهن للقطاع الفلاحي.

وعلى اثر ذلك تناول السيد شهاب سلامة رئيس جامعة الصناعات الغذائية بالاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية الكلمة ليشكر في البداية المفاوضين التونسيين المشاركين في الجولة الثالثة للمفاوضات وأضاف أن الملفات الفنية ودراسة المقترحات يجدر أن تقع مع المهنيين في كل قطاع معني. وأشار المتدخل أن مسألة تقريب التشريعات مهمة جدا ومعقدة جدا لأننا في وضعية بعيدة عن المكتسبات التشريعية الأوروبية "l'acquis communautaire" مشددا على ضرورة تنظيم اجتماعات في مواضيع تهم كل قطاع لأن لكل قطاع خاصياته ومشاكله التي تختلف عن الآخرين.

وشكر السيد الصادق الرحموني، من الهيئة الوطنية للمحامين، في بداية تدخله المفاوضين وتساءل إن كان الجانب التونسي قد حدد بعد موقفا استراتيجيا حول مشروع اتفاق "الأليكا"، وحسب المتدخل فإن الوقت قد حان لتحديد تونس إستراتيجية تكامل مع الاتحاد الأوروبي مشددا على ضرورة أن نحدد أولا موقفا من اتفاقية "الأليكا" وماذا نريده منها وندرسها على غرار التمشي الذي انتهجه المغرب الشقيق ونتخذ موقفا بعدئذ على ضوء ذلك إما بالمضي قدما فيها أو بتركها.

أما السيد اسكندر بوسنينة من هيئة الخبراء المحاسبين فقد أيد ما جاء في مداخلة الأستاذ برجيب معتبرا أننا سنقدم بطريقة بناء أكثر في صورة تنظيم اجتماعات قطاعية منفردة .

وتدخل السيد كريم داود رئيس النقابة التونسية للفلاحين ليقول أنه لم يتسنى القيام بالمشاركة الناجحة مع وزارة الفلاحة إلى حد هذا التاريخ. واعتبر المتدخل أن كثيرا من المواقف من اتفاق "الأليكا: تغلب عليها الدغمائية لغياب الشفافية في طرح الحكومة معلنا أن نقابته ستبدأ قريبا سلسلة من الاجتماعات على مستوى الجهات في مختلف أنحاء البلاد من أجل تفسير ما يجري بخصوص الأليكا. واعتبر السيد كريم داود أيضا أننا لا نملك رؤية إستراتيجية بخصوص القطاع الفلاحي في تونس خلال العشر أو العشرين سنة المقبلة ولذلك كيف يمكن أن نتفاوض حول الأليكا في المجال الفلاحي وليس لنا رؤية وسياسة فلاحية محددة.

وتدخل السيد فؤاد قديش، رئيس منظمة كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية-العالمية ليثمن الدرجة العالية من المستوى التقني والوطنية للفريق المفاوض وألح المتدخل على أهمية زيت الزيتون التونسي مذكرا بما يدره تصدير الزيت من أموال لتونس في السنوات الصعبة واعتبر المتدخل أن تونس في موقع ضعف أمام الجانب الأوروبي رغم أننا يمكن أن نعول على قطاعات عدة من شأنها أن تكون ورقة رابحة في المفاوضات مثل المنتجات الفلاحية الخاصة كزيت الزيتون والطمطم المجففة والتمور.

وتدخل السيد هشام بن أحمد، وزير النقل والمفاوض الرئيس للأليكا للإجابة عن أسئلة الحاضرين مؤكداً أنه وإن كان للشريك الأوروبي تجربة واسعة في التفاوض فقد ظهر خلال الجولة الأخيرة للمفاوضات أن الفريق المفاوض التونسي قد اكتسب خبرة كبيرة في المجال. وأقر الوزير أن موضوع الأليكا هو موضوع سياسي بامتياز ومثير للجدل وهذا ما يجعل المفاوضين التونسيين حذرين ودقيقين فيما يطرحونه مؤكداً على أهمية مشاركة المجتمع المدني في تحديد ومناقشة كل أوجه الاتفاق وأبعاده السياسية ذات الأهمية القصوى.

وأعاد الوزير التذكير أن مبدأ اختيار مقاربة تتماشى مع مصلحة تونس تماماً يحتم أن كل تقدم في أي قطاع يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الفرق في التقدم الاقتصادي بين تونس والاتحاد الأوروبي علماً بأن الرزنامة ليست محددة وأن مسار التفاوض قد بدأ وسيواصل من دون أي تاريخ محدد للانتهاء منه. وفي إجابته عن تساؤل أحد الحاضرين حول منهجية الاتفاق الخاص باتفاق "الأليكا" إن كانت منهجية عامة أو قطاعية أفاد السيد بن أحمد بأن المنهجية عامة. وأعلن المفاوض الرئيس في تدخله أن منهجية عمل مشترك جديدة ستطرح في هذا اللقاء وهي مفتوحة لملاحظات الحاضرين من المجتمع المدني ومقترحاتهم.

وقامت السيدة فاطمة الوسلاتي على إثر ذلك بتقديم المنهجية الجديدة معلنة أولاً عن النسخة الجديدة لموقع اب الأليكا التي تتميز خاصة بإضافة تصنيف خاص بمساهمة الجهات، وإضافة تصنيف خاص بالرزنامة، وتخصيص تصنيف لمكونات المجتمع المدني بالموقع وإضافة تصنيف خاص بإدراج مساهماتها وتحيين المعطيات وإضافة الدراسات الجديدة مع نشر إحصائيات مع تبويبها حسب محاور الاتفاق.

وأعلنت السيدة الوسلاتي أيضاً عن عقد اجتماعات قطاعية من قبل الوزارات المعنية مع الجامعات والمجامع ومختلف الهياكل المهنية. وبالتالي فإن وزارة الفلاحة ستنظم اجتماعات مع مختلف الجهات المعنية مرتبطة بمحور الفلاحة والإجراءات الصحية والصحة النباتية. كما أن الوزارات القطاعية المتدخلة في قطاعات الخدمات ستعقد اجتماعات مع المنظمات المهنية القطاعية وخاصة وزارات النقل وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والمالية. كما أن وزارة الصناعة ستنظم من جهتها لقاءات مع رجال الأعمال بخصوص المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبخصوص موضوع الحواجز الفنية للتجارة وغيرهما من القطاعات الصناعية وستلتي وزارة الصحة من جهتها بالمهنيين في القطاع الصيدلي لمناقشة المقترحات الأوروبية في المجال.

كما أعلنت السيدة الوسلاتي عن عقد اجتماعات مشتركة بين فرق العمل القطاعية (ممثلي الإدارة) وفرق الخبراء (ممثلي المجتمع المدني) خاصة لمناقشة مقترحات ومساهمات المجتمع المدني في المجالات المعنية، وتوجه هذه المقترحات إلى وحدة التصرف التي تتولى إدراجها ضمن الموقع الواب الخاص بالأليكا، وتخصص الاجتماعات المشتركة كذلك لتقديم نتائج الدراسات التي هي بصدد الإنجاز.

وسيتّم أيضاً تنظيم لقاءات أخرى مع المجتمع المدني لمناقشة الجوانب الاستراتيجية والسياسية في المفاوضات كلما كان ذلك ضرورياً وقبل وبعد كل جولة من جولات المفاوضات.

كما أن المقاربة الجهوية بخصوص المشاورات حول هذه المفاوضات ستواصل في الفترة القادمة في جهات متعددة من البلاد على غرار الزيارات التي تم تنظيمها بكل من زغوان وبنزرت. كما أشارت المديرية العامة لوحدة التصرف حسب الأهداف الخاصة باتفاق "الأليكا" عزم الوحدة تنظيم لقاءات مع السادة النواب في مجلس نواب الشعب أعضاء اللجنة البرلمانية لمتابعة الشراكة المميزة.

وقدمت السيدة فاطمة الوسلاتي في الأخير رزنامة اللقاءات المرتقبة في الفترة القادمة.